# توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص
# نماذج من الشمال الشرقي الجزائر (ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)

**كتفي سلطانة**

معهد تسيير التقنيات الحضرية، جـــامعة قسنطينة 3

*تاريخ الإستلام 2017/10/20 – تاريخ القبول 2018/02/24*

**الملخص**

يعد القطاع الفلاحي احد أهم القطاعات المعول عليها لدفع عجلة الاقتصاد الوطني بعيدا على قطاع المحروقات، والاستثمار في هذا القطاع اصبح ضرورة ملحة لمواجهة الرهانات لما يتوفر عليه من مؤهلات طبيعية و بشرية تسهل عملية القيام بمشاريع استثمارية، لذلك عمدت الدولة الى توفير المناخ المناسب للاستثمار في القطاع بإدراج مخططات واصلاحات بالإضافة الى سن القوانين و التشريعات وكذا حجم المبالغ المالية الكبيرة التي خصصت لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع، خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 ، الذي أعطى دعما كبيرا للإستثمار الفلاحي كما عملت الدولة على الإستثمار في تنمية البنية التحتية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز والتنمية الريفية، وإنشاء مؤسسات وصناديق فلاحية تعمل على تطوير الإستثمار الفلاحي.

وفي هذا السياق جاءت سياسة الدولة لهدف استقطاب الاستثمارات الخاصة وتطوير القطاع الفلاحي ،حيث التنمية الفلاحية لا يمكن ان تتحقق بالاعتماد على دعم الدولة بمفردها وانما بتشجيع على استقطاب المستثمرين الخواص في المجال الفلاحي.

نهدف من خلال الورقة البحثية تسليط الضوء على ما مدى مساهمة القطاع الخاص لنهوض بالقطاع.

**الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي – القطاع الخاص – الشرق الجزائري – التنمية الفلاحية.**

**Résumé**

Le secteur agricole est réputé l'un des plus importants secteurs ayant un rôle primordial dans la croissance de l'économie nationale loin du secteur de hydrocarbures ,en fait l'investissement agricole est devenu utile pour la confrontation des défit, vu ses moyens naturels et humains facilitant l'opération de réalisation des projets d'investissement, et sur ce l'état a procédé a créer un climat d'investissement adéquat dans le secteur en introduisant des plans national du développement agricole à compter de l'année 2000 ,qui a donné un grand soutien a l'investissements agricole, ainsi que l'état a tenté d'investir la promotion des infrastructures et la mise en valeur des terres par concisions et développement rural ,institution des établissement et caisses agricoles chargés du développements de l'investissements agricole.

Dans ce sens, la politique de l'état est venue pour attirer les investissements privés et le développement du secteur agricole, attendu que le secteur ne peut se réaliser par le soutien de l'état seulement, mais aussi par l'attraction des investisseurs privés dans le domaine agricole.

Nous optons par notre recherche à mettre en relief la participation du secteur privé dans l'évolution du secteur.

***Mots clés :*** Investissement agricole-secteur privé- Est algérien- développement agricole.

***Abstract***

The agricultural sector is considered to be one of the most important sectors in the growth of the national economy far from the hydrocarbon sector, in fact agricultural investment has become useful for the confrontation of challenges given its natural and human means to the facilitation of investment projects, the state has created an adequate investment climate in the sector by introducing plans and reforms in addition to the institution of laws and legislations as well as the volume of the fabulous sums devoted to the support and development of investment in the national program of Agricola development until 2000,which gave a great support to agricultural investment, The state has attempted to invest infrastructures promotion and land rehabilitation through privilege and rural development ,institution-building Agricultural funds responsible for the development of agricultural investment .

In this sense, state policy has come to attract private investment and the development of the agricultural sector, as the sector can't only be realized by the support of the state but also by the attraction of private investors in the field of agriculture.

We opt our research to highlight private sector participation in the evolution of the sector.

***Keywords:*** Agricultural investment-private sector- East of Algeria-Agricola development.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, جوان 2018

# المقدمة

أدت الظروف الاقتصادية الجديدة التي تواجهها بلادنا (انخفاض أسعار البترول، عجز الميزانية...) بالسلطات العمومية إلى البحث عن حلول للخروج من هذه الوضعية بالاعتماد على بعض القطاعات كقطاع السياحة، والقطاع الفلاحي هذا الأخير الذي تنظر له كقطاع استراتيجي له الأولوية منتج للقيمة المضافة وموفر لمناصب شغل خاصة بعدما حظي باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي، وكذا التصدير إلى الخارج.

وهذا من خلال تلك الانجازات الممثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على القطاع الفلاحي، رصدت له حوافز و تحفيزات كان لها الأثر الايجابي. وبهدف تجسيد الأهداف التي حددتها الدولة في هذا القطاع التي تعتمد عليه الجزائر كثيرا للخروج من تبعيتها للإيرادات البترولية.

يشكل القطاع الفلاحي في الجزائر منذ القديم أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني الذي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية في جذب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، لما يتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية، بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية و التشريعية وكذا حجم الأغلفة المالية الكبيرة المخصصة لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع. قصد تشجيع وترقية مختلف فرص لاستثمار الفلاحي المحلية والجهوية وتجسيدها في الميدان، كما يهدف إلى تخفيض الاستيراد وترقية الصادرات الفلاحية.

تتجه الجزائر في الوقت الراهن نحو نمط جديد من التنمية الفلاحية قائم أساسا على تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

انطلاقا مما سبق فقد تبلورت إشكالية البحث في السؤال التالي: –ما واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

**1 –تعريف الاستثمار الفلاحي:** تعددت مفاهيم الاستثمار الفلاحي حسب الباحثين والتشريع الجزائري وتحديد أهميته في مجال التنمية الاقتصادية ومن أهمها:

**1.1 التعريف الثاني:**

هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة (الأرض والعمل ورأس المال ...) وتشغلها بقصد إنتاج مواد فلاحية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أكبر كمية كبيرة من الربح، أما الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد. ويتم الاستثمار الفلاحي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الفلاحي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية [1]

**2 –تعريف المستثمر:**

يعتبر في مفهوم القانون 08–16 مؤرخ في 03 آوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي

مستثمرا فلاحيا، كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو محدد في أحكام المادة 45، ويشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها، ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك [2]

المستثمرون في القطاع الفلاحي: يتوزع المستثمرون في القطاع الفلاحي في الجزائر على نوعين هما:

**النوع الأول** : مستثمر يريد أن يستثمر بماله الخاص في القطاع الفلاحي يبحث فقط عن عقار هدا النوع يجب أن يراعي في مشروعه ما يلي :

. أن لا يغير من خلال مشروعه الطابع الفلاحي للعقار.

. أن لا يكون للمشروع انعكاس سلبي على البيئة.

. أن يكون المشروع منتجا.

. أن يراعي قوانين الاقتصاد الجزائري الخاصة بالاستثمار.

**النوع الثاني:** مستثمر يبحث عن دعم الدولة هذا النوع يجب أن يراعي كل الضوابط المذكورة بالنسبة للنوع الأول، يضاف إلى ذلك مراعاته للقوانين و الشروط المذكورة في القرارات و المنشورات الوزارية من الجهة المختصة.

## 3 –الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

نظرا لم يتسم به الاستثمار في القطاع الفلاحي من مخاطر نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، قامت الحكومة بوضع سياسات واليات قانونية اللازمة لجعل القطاع الفلاحي جاذبا للاستثمار، ومع انتقال البلاد إلى اقتصاد السوق أعطى الحرية للاستثمار الخاص ، خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93-12 سنة 1993 وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الدولة، والإصلاح الزراعي الذي عرفه القطاع سنة 1987وسنة 1990، كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار في المجال الفلاحي وهذا بفضل الدور الذي قامت به الدولة من توفير لوسائل الدعم المالية والمعنوية والاهتمام بالاستثمارات، التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال العشرتين الأخيرتين و التفكير الجاد و المستمر في البحث عن حلول لمشكلة التنمية الفلاحية أثمر مجموعة من المخططات و البرامج الوطنية، تسعى في مجموعها و بشكل من التناسق و التكامل على عصرنة القطاع (خاصة المستثمرات الفلاحية...) الارتقاء بمستوى الفلاح نحو الاحترافية و توفير إنتاج نباتي و حيواني كمي و نوعي [3] .

**4 –التوجه الفلاحي لتنمية القطاع:** توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص

تتجه الجزائر في الوقت الراهن نحو نمط جديد من التنمية الفلاحية قائم أساسا على تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية ، مع وضع ضوابط حددتها الدولة منها الضوابط التقنية وكذا تخصيص نوع الفروع النباتية والحيوانية خاصة ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، البطاطس الحليب ...الخ) حسب طبيعة كل منطقة ،وللوقوفعلى الاتجاه الذي اتخذته الدولة بالاعتماد على الخواص لتنمية والاستثمار في القطاع الفلاحي من جهة و تنمية الفروع الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع من جهة أخرى ، تم اختار نماذج من ثلاث اوساط جغرافية متباينة في الشمال الشرقي الجزائر ولاية ساحلية (سكيكدة)، ولاية تلية (قسنطينة) وولاية تقع في السهول العليا (أم البواقي)

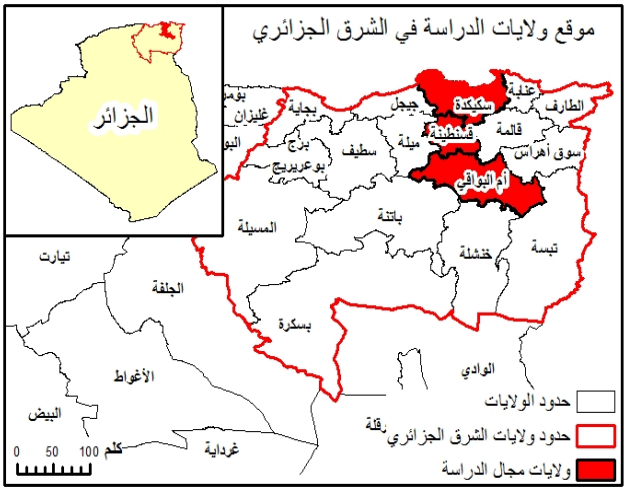


**الخريطة رقم(01): موقع ولايات الدراسة في شمال الشرقي الجزائري**

**المصدر** :الاطلس الرقمي.

## 5–الخصائص العامة لمجال الدراسة:

### 5–1–الخصائص الطبيعية:

– تنتمي ولايات الدراسة إلى أوساط طبيعية متنوعة تمتد من الساحل إلى السهول العليا، وهذا الانتماء نتج عنه تنوع في التضاريس بين الجبال، التلال، السهول والأحواض ،يطغى طابع التضرس على ولاية سكيكدة خاصة الجزء الغربي منها (منطقة القل)، و الطابع السهلي على ولاية أم البواقي بنسبة 63،8 % (الخريطة رقم 2)

– تنتمي ولايات الدراسة الى نطاقات بيومناخية متنوعة بين الرطب في الجهة الغربية لولاية سكيكدة (منطقة القل)، وشبه رطب وسط وجنوب ولاية سكيكدة وشمال ولاية قسنطينة،وشبه جاف في الجنوب ولاية قسنطينة وبكل مجال ولاية أم البواقي (الخريطة رقم 3).

– وجود شبكة هدروغرافية جد كثيفة يبرز منها وادي الكبير والصفصاف في ولاية سكيكدة، ووادي الرمال وبومرزوق في ولاية قسنطينة و ولاية أم البواقي واد مسكيانة وواد عين كرشة، بالإضافة لوجود السدود والآبار و الآبار العميقة.

**الخريطة رقم 02**

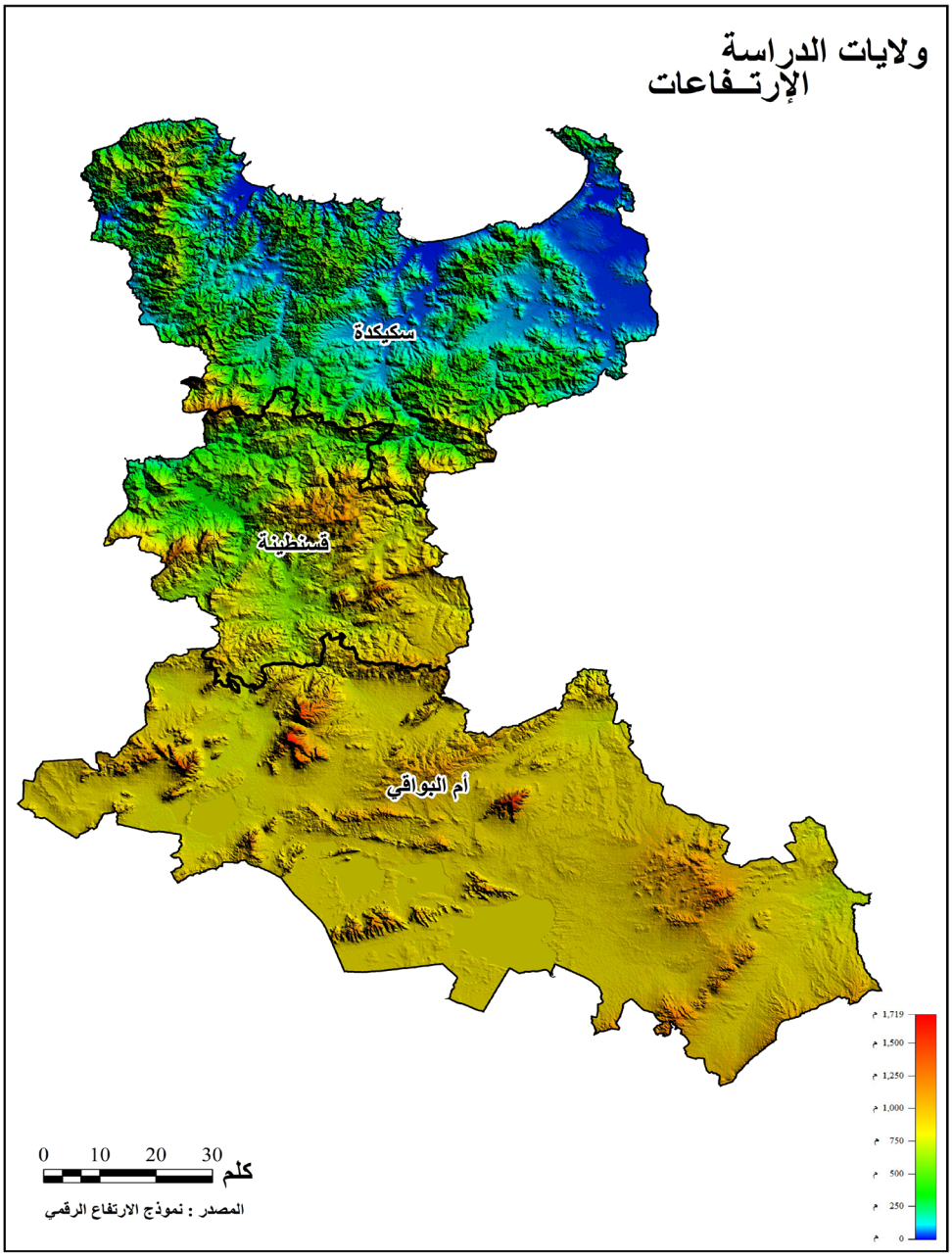

**الخريطة رقم : 03**

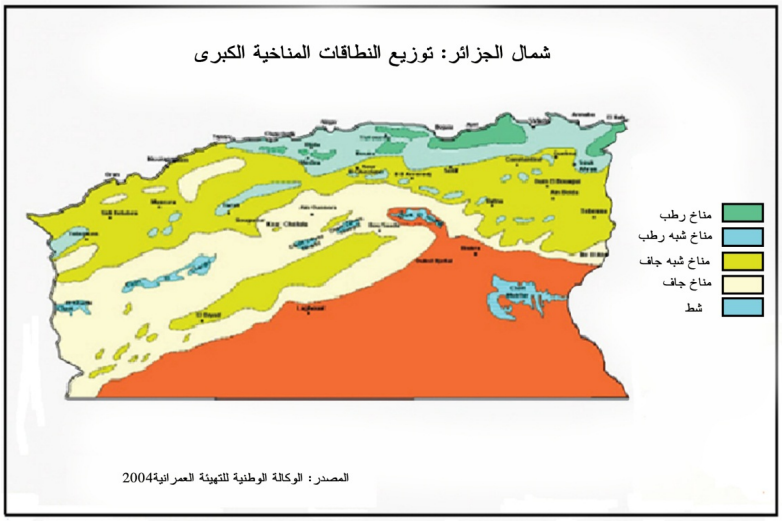


**5-2-الخصائص الفلاحية:** تمتلك ولايات الدراسة إمكانيات فلاحية هامة حيث يظهر التوزيع العام للأراضي بولايات الدراسة أهمية المساحة الإجمالية للفلاحة (SAT)، والتي تمثل نسبة 69.33% من المساحة الإجمالية للولايات المدروسة، بلغت المساحة الصالحة للزراعة بولاية قسنطينة 13109 هكتار بنسبة و 71.73% من المساحة الإجمالية الفلاحية، المساحة الصالحة للزراعة بولاية سكيكدة تشغل مساحة قدرها 131879 هكتار اي68.27% من المساحة الإجمالية الفلاحية للولاية، و تبلغ المساحة الصالحة بولاية أم البواقي 385124 هكتار أي 77.95% من المساحة الإجمالية الفلاحية للولاية. سيادة المستثمرات الفلاحية تابعة للقطاع الخاص بأكثر من 60% بولاية قسنطينة و أكثر من 80% بكل من ولايتي أم البواقي وسكيكدة على توالي الشكل رقم (01)

**الشكل رقم(01):** المستثمرات الفلاحية بمنطقة الدراسة

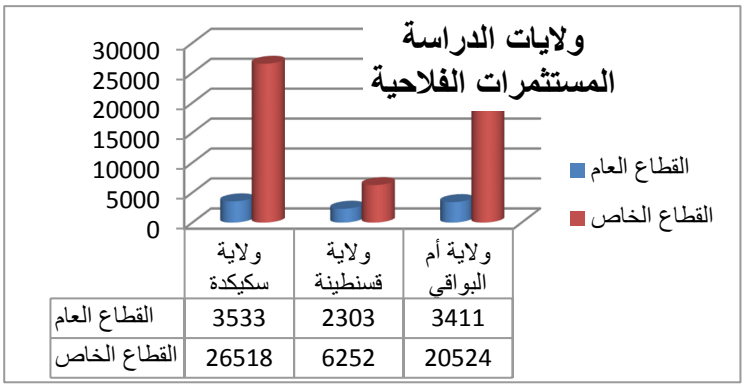


| | ولاية سكيكدة | ولاية قسنطينة | ولاية أم البواقي |
|---|---|---|---|
| القطاع العام | 3533 | 2303 | 3411 |
| القطاع الخاص | 26518 | 6252 | 20524 |

**المصدر:** مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2014

في حين يسمح هذا التنوع الطبيعي والامكانيات الفلاحية بقيام نشطات فلاحية متعددة ومتنوعة كما توضحه خريطة استعمال الأراضي (الخريطة رقم04).

ترتكز ولايتي أم البواقي وقسنطينة على زراعة الحبوب بالدرجة الاولى، باعتبارها النشاط الفلاحي الرئيسي وذات تاثير اقتصادي و اجتماعي وهو النشاط الغالب حيث يخصص سنويا مايزيد عن **200000 هكتار لزراعة هذه الشعبة على نطاق واسع** عبر مناطق ولاية أم البواقي الملائمة من حيث التربة والمناخ، وولاية قسنطينة تخصص لها مساحة62000هكتار ، وحضت هذه الشعبة بدعم من الدولة،أما ولاية سكيكدة تعطي الاولوية في الانتاج للخضروات ‘حيث تبلغ المساحة المخصصة لها 17ألف هكتار، أصبحت ولاية سكيكدة في السنوات الأخيرة تشتهر بإنتاج بذور البطاطا، حيث توجد بها 12 مؤسسة متخصصة إنتاج بذور البطاطا، بنوعيها البيضاء والحمراء الموجهة للاستهلاك، وزراعة البطاطا بولاية سكيكدة ممركزة في بلديات الحروش وصالح بوالشعور ورمضان جمال وتمالوس وكذا بن عزوز، وتزود العديد من الولايات ببذور، وتساهم الحروش بـ 25 في المائة من نسبة الإنتاج الوطني من البذور بحوالي 30 ألف طن على مساحة تقدر1300 هكتار، وربع المساحة المخصصة للخضروات تغرس بمادة البطاطا ولجودة شتائل

بذور البطاطا بولاية سكيكدة جعل الإقبال عليها واسعا من مختلف مناطق الوطن.

**الخريطة رقم: 04**

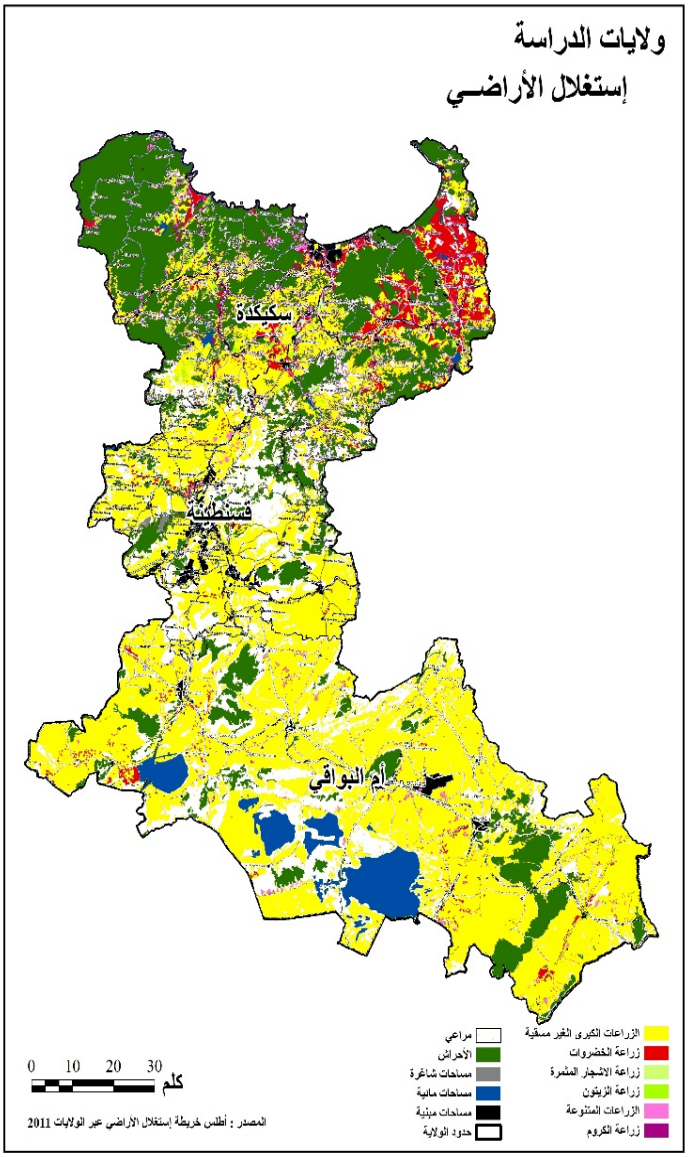


## 6-دور الفلاح في الاستثمار الفلاحي:

باعتبار الفلاح فاعل في التنمية الفلاحية، وحتى نتمكن من معرفة مدى نطابق صفة المستثمر على الفلاح قمنا بأخذ نماذج لفلاحين استطاعوا تحقيق مستوى من النجاح و المساهمة في الإنتاج المحلي، وتم اختيار أكثر نماذج نجاحا على مستوى بلديات ولايات الدراسة المتمثلة في كل من بلدية عين أعبيد وبني حميدان بولاية قسنطينة، وبلديتي أم البواقي وسيقوس بولاية أم البواقي وبلدية الحروش بولاية سكيكدة وحسب الفروع الإستراتيجية (الحبوب، البطاطا و فرع الحليب) من جهة أخرى كما توضحه الخريطة (**رقم 05**).

**وللحصول على المعلومات اعتمدنا على المقابلة الشخصية التي تسمح لنا التواصل مباشرة مع المستثمرين في القطاع.**

### 7-شعبة الحبوب:

خصائص المستثمرات الفلاحية المتخصصة في الحبوب: تم اختار مستثمرتين تقعان في منطقة السهول العليا القسنطينية هذا من الناحية الجغرافية ومن الناحية الإدارية لولاية قسنطينة وأم البواقي.

**7-1-المستثمرة الفلاحية رقم 01:** واقعة بإقليم بلدية عين عبيد (ولاية قسنطينة) تخضع لمناخ شبه جاف، ذات نشاط فلاحي يميزه زراعة الحبوب وتربية المواشي (الأبقار، الأغنام والماعز وتربية النحل).

- قدرت المساحة المستعملة بالمستثمرة بـ 400هكتار، منها 280 هكتار ملك و120هكتار كراء، خصصت منها 364 هكتار (أي 91% من المساحة الصالحة للزراعة للقمح الصلب)، و28هكتار للأعلاف منها 8هكتارات لزراعة الشعير، وزراعة الأشجار المثمرة خصص لها 8هكتارات (أشجار النكتارين 2600 شجرة والتفاح 1700 شجرة بمردود 60كلغ /للشجرة)

تستحوذ على162رأس غنم، 30 رأس بقر و30 خلية نحل مملوءة استفادت منها في إطار سياسة التجديد الفلاحي (سنة 2012) بلغ الغلاف المالي الذي استفدت منه المستثمرة بـ 1692640دج، ويصل المردود من القمح الصلب إلى 50ق/هـ.

**الخريطة رقم 05: ولايات الدراسة: التنوع في الإنتاج الفلاحي.**

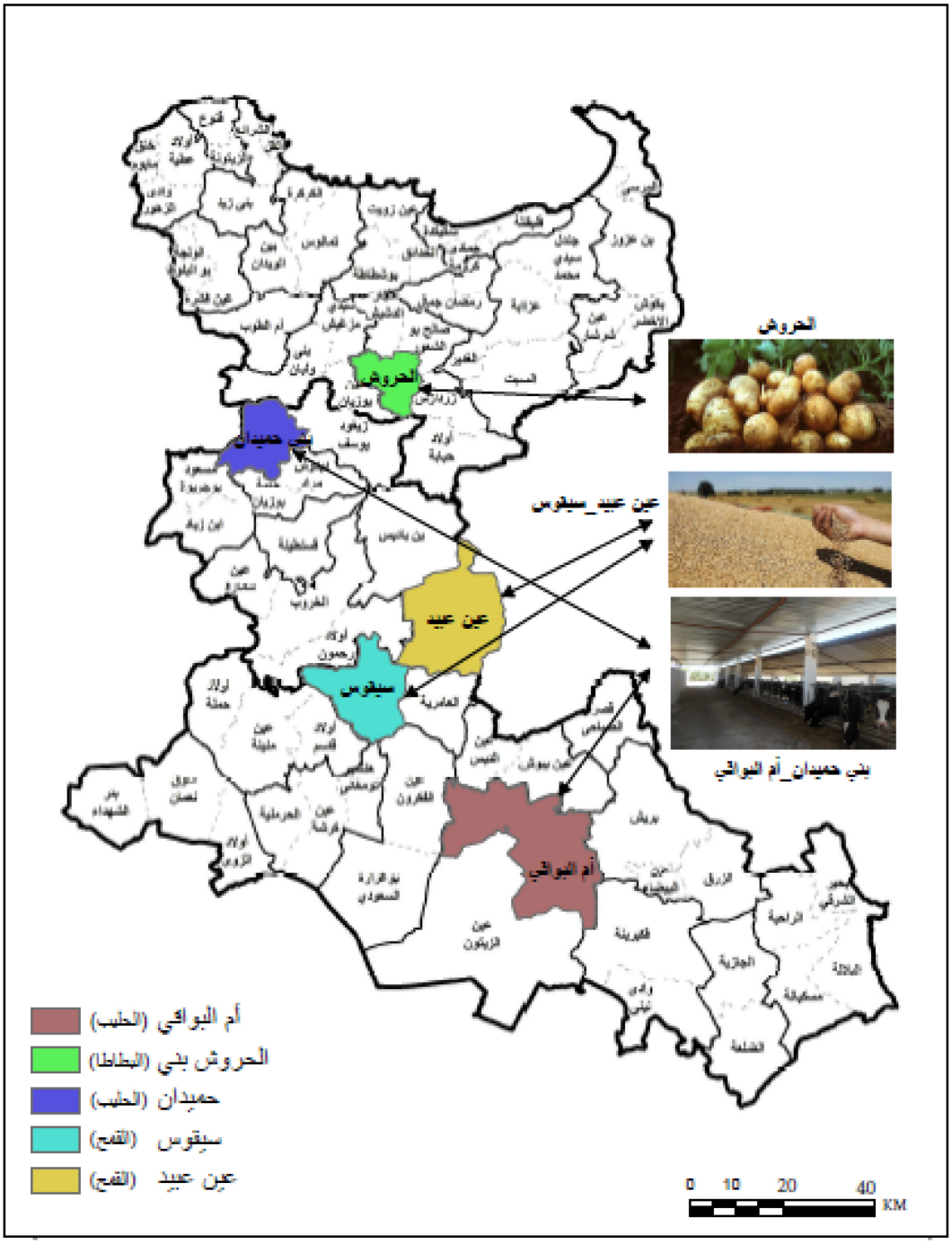


**المصدر: انجاز الباحثة**

**الشكل رقم(02):** تنوع في الاستثمار بمنطقة الدراسة

**المصدر**: تحقيق ميداني 2016

**7-2-المستثمرة الفلاحية رقم 02:** واقعة بإقليم بلدية سيقوس (ولاية أم البواقي)، ضمن نطاق مناخي شبه جاف ذات نشاط زراعي زراعة الحبوب و رعوي تربية المواشي (الأغنام والماعز).

تشغل مساحة قدرها 150هكتارملك، خصصت منها 120هكتار لزراعة الحبوب، 25هكتار للأعـلاف و5هكتارات بقـول جـافة (الحمص)، تستحوذ على 100رأس غنم و10رؤوس أبقار، استفدت هذه المستثمرة في إطار الدعم الذي تقدمه الدولة من جرار، حفر بئر عميق تحقق مردود من القمح الصلب 35ق/هـ.

**جدول رقم(01):** توزيع المساحات المخصصة للمستثمرتين

| البلديات | المساحة المستعملة بالمستثمرة(ه) | المساحة المخصصة للحبوب(ه) | المساحة المخصصة للأعلاف(ه) | المساحة المخصصة للبقول الجافة (ه) | المساحة المخصصة للأشجار المثمرة (ه) |
|---|---|---|---|---|---|
| بلدية عين عبيد | 400 | 364 | 28 | - | 8 |
| بلدية سيقوس | 150 | 120 | 25 | 5 | - |

**المصدر**: تحقيق ميداني 2016

**7-3-العتاد الفلاحي:**

تمتلك كلا المستثمرتين العتاد الفلاحي اللازم يفي بكل متطلبات الفلاحية عبر كل العمليات الزراعية وخاصة عتاد الجر، عتاد تهيئة الأرض وآلات الحصاد.

**جدول رقم(02):** العتاد الفلاحي

| | عتاد الجر | عتاد تهيئة الأرض | عتاد الحصاد |
|---|---|---|---|
| مستثمرة عين عبيد | 10 | 05 | 03 |
| مستثمرة سيقوس | 03 | 03 | 03 |

**المصدر**: تحقيق ميداني 2016

**8-شعبة البطاطس:**

**المستمرة الفلاحية رقم03:**

تقع في بلدية الحروش (ولاية سكيكدة) تتربع على مساحة قدرها 600 هكتار، منها 240 هكتار ملك و360 هكتار كراء، تخصص 200هكتار لزراعة الحبوب (القمح الصلب) و 400هكتار لزراعة بذور البطاطا، وتم ارتقائها من مستثمرة إلى مؤسسة سنة 2000 و تعد مؤسسة رائدة في إنتاج شتائل بذور البطاطا على المستوى الوطني و تشرف على تطوير هذه الزراعة بالعديد من ولايات الوطن من خلال تزويدهم بالبذور(**الخريطة رقم 06**)

لقد استفادت في إطار السياسات التنموية الفلاحية التي انتهجتها الدولة منذ 2000 بغلاف مالي قدرب 952 113 221 دج (الري الفلاحي ، 4جرارات، غرف تبريد) حيث تتوفر المستثمرة على مركبي تبريد هامين بطاقة إجمالية بـ 14الف متر مكعب وتقدر القدرة الإنتاجية لبذور البطاطا بـ 400الف طن سنويا وبلغ مردود الحبوب ب 35ق/هـ، ومؤخرا دخلت المؤسسة مجال التسويق العصري، حيث أنّ عملية بيع وشراء المنتوج تتم على مستوى الإدارة بخلاف السنوات السابقة، أين كانت تتم على مستوى الحقول والمزارع، وتعتمد هذه المؤسسة في تطوير منتوجها على العنصر البشري والأساليب التكنولوجية الحديثة .

**الخريطة رقم: 06**

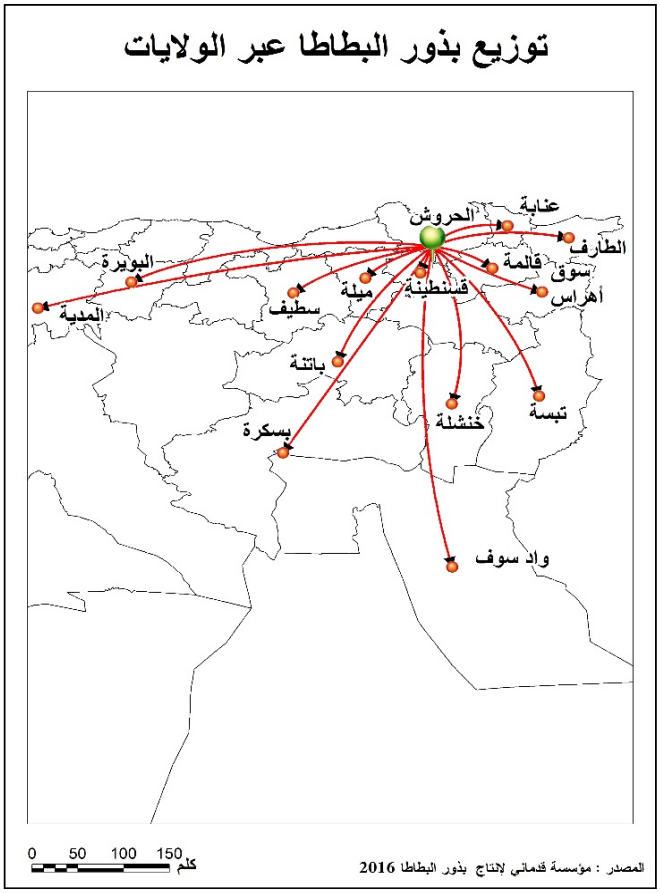


## 9-شعبة الحليب:

**9-1-خصائص المستثمرات الفلاحية المتخصصة في الحليب:** لجأت الدولة في مجال تربية الأبقار إلى تشجيع المستثمرين، وكذا المربيين من اجل النهوض بهذا الفرع الاستراتيجي

**9-1-1 المستثمرة الفلاحية رقم 04:** واقعة بإقليم بلدية بني حميدان (ولاية قسنطينة) تخضع لمناخ شبه رطب، ذات نشاط فلاحي يميزه تربية المواشي خاصة الأبقار والأبقار الحلوب و زراعة الأعلاف، مساحتها تقدر ب 320هكتار، 200هكتار ملك و120هكتار كراء تستغل كلها في زراعة الأعلاف، يستحوذ على 100بقرة حلوب، واستفادت من دعم الدولة بـ 1838400,00دج.

(استفاد من التلقيح الاصطناعي، 120عجلة 3اشهر) يبلغ إنتاج البقرة الوحدة 30ل/ للبقرة.

9-1-2-المستثمرة الفلاحية رقم 05: واقعة بإقليم بلدية أم البواقي (ولاية أم البواقي) ضمن نطاق مناخي شبه جاف ذات نشاط زراعي زراعة الزيتون وتربية الأبقار الحلوب، تعتبر مزرعة من الطراز الحديث تتربع على مساحة20هكتار منها 11هكتار مخصصة لزراعة الزيتون مع وجود معصرة للزيتون ،تستحوذ على 55 بقرة حلوب، يبلغ إنتاج البقرة الواحدة ب 25ل/للبقرة.

تتعامل كلا المستثمرتين مع شركة الصومام لتسويق إنتاج الحليب.

**اليد العاملة:**

توفر المستثمرات محل الدراسة عددا معتبرا من مناصب عمل دائمة وموسمية كما يوضحه الجدول رقم (03).

**جدول رقم (03): مناصب العمل الدائمة والموسمية بالمستثمرات**

| | مناصب العمل الدائمة | مناصب العمل الموسمية |
|---|---|---|
| المستمرة الفلاحية رقم 1 | 09 | 32 |
| المستثمرة الفلاحية رقم 2 | 05 | 20 |
| المستمرة الفلاحية رقم3 | 40 | 600 |
| المستمرة الفلاحية رقم4 | 07 | 25 |
| المستمرة الفلاحية رقم5 | 14 | 20 |

**المصدر**: تحقيق ميداني 2016

## 10-النتائج المستخلصة من دراسة النماذج:

تحليل مختلف المعايير سمحت لنا بتوصل إلى أن المستثمرات محل الدراسة تبدي خصائص متعددة:

-حجم المستثمرات متباينة بين الكبيرة و المتوسطة (مستثمرة الواقعة ببلدية أم البواقي) وهذا يعني أن حجم المستثمرات لا يشكل عائق أمام الاستثمار الفلاحي.

- زراعات متنوعة، زراعة الحبوب الأشجار المثمرة، البطاطا، الأعلاف، الزيتون وكذا تربية المواشي. التنويع في استعمال المساحة يضمن ديمومتها.

- التحكم في المسار التقني.

--امتلاك العتاد الفلاحي الذي يسمح بقيام العليات الفلاحية في الوقت اللازم.

-استعمال الطرق التكنولوجية الحديثة للتحكم في التغذية وكمية الإنتاج خاصة بالمستثمرتين الخاصة بإنتاج الحليب.

-خلق مناصب شغل دائمة

-إدخال عدة تغيرات على القطاع الفلاحي ويتجلى هذا في:

*إعطاء حرية التسيير للفلاح يسير مستثمرته عكس الفترة الاشتراكية أين كانت تحدد حجم المستثمرة، ووضع المخطط الزراعي ((plan de culture، الآن أصبح الفلاح يشتري ويأجر الأراضي

وصول إلى نتائج جيدة من حيث المردود بكل الشعب محل الدراسة، ولقد كان لأساليب الدعم التقني والمالي دور في تغيير أساليب الإنتاج الفلاحي، كما صرح المستثمرين، انهم بإمكانهم اليوم الاعتماد على أنفسهم لتمويل مستثمراتهم وكذا المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي.

أصبح المستثمر قادر على تسويق منتوجاته بأساليب تكنولوجية حديثة.

**خلاصة:**

كل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر إلى ارساء قواعد تضمن الأمن الغذائي للبلاد و الحفاظ على الأراضي الفلاحية وتشجيع الاستثمار، تم بفضل سياسة الدعم عن طريق أجهزة الدولة التي أعطت أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، و اعتباره القطاع الاستراتيجي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الوضعية الاقتصادية المضطربة و أزمة تدني أسعار البترول، و التي أعطته الدولة اهتماما كبيرا، حيث أدركت أهميته في دعم الاقتصاد الوطني وخلق مصادر دخل بديلة عن المحروقات، و بالتالي توجيه كل الجهود لاستغلال هذه القدرات وتنويع النشاط بفضل المساحة الشاسعة التي تتوفر عليها الجزائر، وتنوع الأقاليم الفلاحية من الشمال إلى منطقة الهضاب و الجنوب ومناخ متنوع أيضا وكذا الميزة التي اختصت بها البلاد، إن الفلاح في الجنوب بإمكانه إنتاج محاصيل زراعية وخاصة الخضروات في أوقات لا يمكن للآخرين إنتاجها، وهي الفرصة التي لابد على المستثمرين استغلالها لتصدير المنتوج.

جاءت سياسة الدولة لهدف استقطاب الاستثمارات الخاصة لمسايرة طموحها لتقليص فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية، والتوجه نحو التصدير من خلال إعادة توجيه المسار التنموي في هذا القطاع، حيث تنمية وتطوير القطاع الفلاحي خلال السنوات القادمة لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على الأموال العمومية بمفردها و إنما تشجع السلطات العمومية على استقطاب استثمارات خاصة مدمجة( إنتاج، تحويل، تسويق) في المجال الفلاحي وتربية المواشي.

سمحت لنا الدراسة التي قمنا بها على النماذج المختارة أن الفلاح اليوم أصبح قادر على خوض الاستثمار الفلاحي والمشاركة الفعالة للنهوض بالقطاع مستقبلا .

**المراجع:**

[1] مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي 2010، مركز أنقرة تركيا، ص51 على الموقع www.seric.org.

[2] محمود ياسين، الاستثمار الزراعي، على الموقع http://www.arab-ency.com،تاريخ النشر 26سبتمبر 2008.

[3] القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03أوت سنة 2008 ،المتضمن التوجيه الفلاحي ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 46 .

[4] غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنطقة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3،سنة2011-2012،ص 305.

[5] مديريات الفلاحة لكل من ولايات سكيكدة،قسنطينة وأم البواقي

[6] المديريات الفرعية لكل من ولايات سكيكدة،قسنطينة وأم البواقي

[7] التحقيق الميداني على مستوى المستثمرات لكل من ولايات سكيكدة،قسنطينة وأم البواقي.